الأمم المتحدة S/2009/325

مجلس الأمن

Distr.: General
25 June 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في سري لانكا

موجز

أُعدّ هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل بوصفه التقرير الثالث للأمين العام عن حالة الأطفال والتراع المسلح في سري لانكا. وهو يغطي الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ويقدم معلومات مستكملة عن متابعة الاستنتاجات التي أعدّها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/AC.51/2007/9) وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/AC.51/2008/11). وسترد آخر التطورات والمعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال في سري لانكا في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مذكرة إعلامية موجهة إلى الفريق العامل.

ويقدم التقرير معلومات عن مدى امتثال أطراف التراع إلى قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويعرض حوادث واتجاهات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ترتكبها جهات من الدول ومن غير الدول. ويشدد بشكل خاص على أنّ اتجاهات تجنيد الأطفال لا تزال مصدر قلق بالغ في سري لانكا رغم إحراز بعض التقدم المحدود جدا وقيام جبهة نمور تحرير تاميل إيلام بالإفراج عن أطفال وقيام فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال ببذل قدر ضئيل من الجهود. ويظل قتل الأطفال وتشويههم مصدرا للقلق أيضا، وخصوصا في سياق أعمال القتال والهجمات التي تؤثر تأثيرا مباشرا في السكان المدنيين في المناطق المتضررة من التراع في سري لانكا. وأخيرا، تتزايد صعوبة توفير المساعدة الإنسانية للأطفال المتضررين في مناطق التراع.

ويشدد التقرير على تسجيل تقدم محدود على صعيد الحوار بين الجماعات المسلحة بشأن اعتماد خطط عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. ومع أنّ جبهة نمور تحرير تاميل

الرجاء إعادة الاستعمال

إيلام لم تفِ بالشروط الضرورية لوضع خطة عمل استنادا إلى حسن النية طوال عملية الحوار، أعدّ فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال خطة عمل بالتشارك مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة سري لانكا. ولكن لم تتخذ خطوات عملية وافية لإنجاز عمليتي الإفراج عن الأطفال وإدماجهم الفعلي. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تُرصد بمزيد من الشدة الادعاءات التي تفيد بانخراط جماعات مسلحة أخرى في التجنيد، وبالأخص في مخيمات المشردين داخليا في شمال البلد، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لوقف جميع الانتهاكات.

ويشيد التقرير بجهود ومشاركة حكومة سري لانكا المتواصلين، ويقرّ بالتحديات الهائلة التي تواجهها حماية الأطفال في النزاع المسلح. ويخلص إلى تقديم سلسلة من التوصيات لجميع أطراف النزاع.

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير بناء على طلب الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، التابع لمجلس الأمن، ووفقا لقرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهو يغطي الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويقدم معلومات عن مدى امتثال الجماعات المسلحة لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والتقدم المحرز في هذا المجال وعن سائر الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة التي ترتكبها بحقهم أطراف التراع. ويقدم أيضا معلومات مستكملة عن متابعة التوصيات والاستنتاجات التي أعدّها الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، التابع لمجلس الأمن، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/AC.51/2007/9) وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/AC.51/2008/11). وسترد آخر التطورات والمعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال في سري لانكا في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مذكرة إعلامية موجهة إلى الفريق العامل.

٢ – والمعلومات والبيانات المتعلقة بالحالات المحددة التي حدثت فيها انتهاكات جسيمة في حق الأطفال، والواردة في هذا التقرير وثّقتها وتحققت منها فرقة العمل القطرية في سري لانكا المعنية بالرصد والإبلاغ (فرقة العمل القطرية)، إضافة إلى عدد من الحالات التي وثقتها السلطة الوطنية لحماية الطفل، بيد أن تلك المعلومات لا تمثل تعدادا شاملا للانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال لأن القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المعنية، ومضايقة الضحايا وترهيبهم، والخوف السائد من قيام أطراف التراع بالانتقام، أسفرت عن الإبلاغ عن حالات أقل بكثير من العدد الفعلي. وأعاق عدم الوصول إلى المناطق المعنية قدرة الضحايا وأسرهم على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل وقدرة المنظمة على التحقق بشكل فعال من انتهاكات حقوق الطفل في فاني[(١)].

٣ – وأدّت عمليات التشريد واستمرار حوادث الاعتداء بألغام كلايمور والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وعمليات القصف الجوي، إلى إشاعة جو من الخوف. ويستدعي القتال الدائر بين القوات المسلحة السريلانكية وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام في شمال البلد اهتماما عاجلا من كلا الطرفين لتقليل المخاطر التي يتعرض لها الأطفال ولتوقف الجبهة المذكورة عن تجنيد الأطفال والإفراج فورا عن المجندين منهم في صفوفها، فضلا عن السماح لجميع المدنيين بالخروج بحرّية من المناطق الخاضعة لسيطرتها، وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

(١) يُقصد بـ ”فاني“ منطقتا كيلينوتشي ومولايتيفو والمناطق الخاضعة لسيطرة جبهة نمور تحرير تاميل إيلام في مقاطعتي مانّار وفافونيا.

٤ - وعلى الرغم من اتخاذ إجراءات لتعزيز آلية الرصد والإبلاغ، التي أُنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، عن طريق تنظيم حلقات عمل تدريبية على مستوى المناطق، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية. وما فتئ إحراز التقدم صعبا في سياق استمرار انعدام الأمن ولكن سُجلت بعض التطورات الإيجابية. وحققت عمليتا الرصد والإبلاغ بعض النجاح في مجال الدعوة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق من أجل الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وتوفير خدمات إعادة إدماجهم. وأضفى التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة سري لانكا واليونيسيف طابعا رسميا على الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال والإفراج عن المرتبطين منهم بالجماعات المسلحة وتوفير الرعاية والحماية لهم وإعادة إدماجهم. وبالإضافة إلى ذلك، التزم فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال، عن طريق توقيعه على خطة عمل مع حكومة سري لانكا واليونيسيف، بوقف تجنيد الأطفال والإفراج عن جميع الأطفال في صفوفه. ويلزم استعراض الالتزامات السابقة التي قطعتها جبهة نمور تحرير تاميل إيلام من أجل ضمان الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بقواتها.

ثانيا - الحالة السياسية والعسكرية والاجتماعية العامة السائدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٥ - كانت حكومة سري لانكا تسيطر على المقاطعة الشرقية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، وتجري حاليا إعادة توطين المشردين داخليا فيها. وعلى النقيض من ذلك، تفاقم النزاع في المقاطعة الشمالية وخصوصا مع قيام الحكومة بشنّ عمليات عسكرية داخل فاني، مما أسفر عن تشرد عدد كبير من السكان. وقد هُجّرت الأسر التي باتت مشردة داخليا في مناسبات متعددة. ومما يثير القلق بشكل خاص السلامة الجسدية والنفسية للمشردين داخليا، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال، المحصورين في منطقة ما فتئت تضيق من مقاطعة مولايتيفو التي أصبحت المسرح الرئيسي للعمليات. وأفادت وكالات المساعدة الإنسانية أنّ جبهة نمور تحرير تاميل إيلام ركزت أسلحة ومقاتلين في مناطق مدنية كثيفة السكان في فاني، مما منع المدنيين من الانتقال بحرية إلى المنطقة التي أعلنتها الحكومة ''منطقة حظر إطلاق النار''. وأسفر تبادل إطلاق نيران المدفعية الثقيلة بين قوات الحكومة السريلانكية وجبهة النمور، بما في ذلك داخل ''منطقة حظر إطلاق النار''، عن وقوع إصابات بأعداد كبيرة، بما في ذلك بين الأطفال.

٦ - وتفاقمت المخاطر التي يتعرض لها الأطفال مع نقل مواقع وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الأخرى إلى خارج فاني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

ومع إمكانية الوصول المحدودة جدا في الوقت الراهن إلى المناطق المعنية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية ورصد انتهاكات حقوق الطفل. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في سياق تدهور الوضع الأمني والتهديدات لسلامة الموظفين المتصلة بتصعيد العمليات العسكرية في فاني، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي بالقرب من مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أبلغت حكومة سري لانكا وكالات المساعدة الإنسانية بأنه لم يعد بإمكانها ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في فاني. وطُلب من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية الانسحاب من فاني حفاظا على سلامتهم. بيد أن موظفين وطنيين تابعين للجنة الدولية للصليب الأحمر وموظفين تابعين لمنظمة دولية غير حكومية على الأقل يواصلون العمل في المناطق المتضررة من النزاع في فاني معرضين حياتهم للخطر الشديد. وكان الموعد النهائي المتفق عليه لانسحاب الموظفين ووقف العمليات هو يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان لا يزال هناك في فاني موظفان وطنيان تابعان للأمم المتحدة وعشرة من مُعاليهم، و ٢١٣ موظفا تابعا لمنظمات غير حكومية و ٦٥٧ من مُعاليهم، لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح بالمغادرة من جبهة نمور تحرير تاميل إيلام، سواء لأنفسهم أو لأسرهم.

٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا عددا من التطورات السياسية والأمنية الهامة. ففي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ألغت حكومة سري لانكا اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٢؛ وبالتالي أنهت بعثة الرصد لسري لانكا، التي أُنشئت لرصد اتفاق وقف إطلاق النار، أنشطتها في سري لانكا في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

٨ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، خاض فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال بالاشتراك مع حزب تحالف الشعوب المتحدة من أجل الحرية انتخابات مقاطعة باتيكالوا وفازا فيها. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، أُجريت انتخابات لعضوية مجلس المقاطعة الشرقية. وخاض الحزب المذكور هذه الانتخابات بنجاح في ائتلاف مع أحزاب أخرى شملت فصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال. وعُين السيد سيفانيساتوراي سانتيراكانتان المعروف باسم 'بيلايان' رئيسا لوزراء المقاطعة الشرقية نتيجة للانتخابات المذكورة آنفا. ويضم مجلس المقاطعات الشرقية مقاطعات باتيكالوا وترينكومالي وأمبارا.

٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أدّى فينياياغامورتي موراليداران المعروف باسم 'كارونا' اليمين الدستورية بوصفه عضوا في البرلمان تابعا لحزب تحالف الشعوب المتحدة. ويشتبه في أنّ كارونا، بوصفه قائدا سابقا في جبهة نمور تحرير تاميل إيلام وفي إطار دوره

الحالي كقائد لفصيل تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال، ارتكب سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا، شملت اختطاف مئات الأطفال للعمل كجنود وقتل مئات المدنيين بمن فيهم الأطفال.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظهرت مخاوف تتعلق بإحدى الجماعات المسلحة التي نشطت لبعض الوقت في شرق سري لانكا وشمالها. وتلقت فرقة العمل القطرية عددا ضئيلا من التقارير عن قيام منظمة التحرير الشعبية لتاميل إيلام[٢] بتجنيد أطفال ومضايقتهم وتولت متابعتها، وأبلغت وكالات أخرى معنية بحقوق الإنسان عن ارتكاب هذه الجماعة حوادث عنف واختطاف، بما في ذلك ضد الأطفال. ولا يزال مدى الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الجماعة غير واضح؛ وستواصل فرقة العمل القطرية رصد أعمالها عن كثب.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١ - نمور تاميل إيلام للتحرير

١١ - أدرج تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2009/158) وجميع تقارير الأمين العام السابقة (S/2003/1053 و Corr.1 و 2، و S/2005/72، و S/2006/826 و Corr.1، و S/2007/757) نمور تاميل إيلام للتحرير بوصفها جماعة تجنّد الأطفال وتستخدمهم كجنود. ورغم التأكيدات المتكررة من جانب نمور تاميل إيلام للتحرير، فلا يزال تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم في صفوفها متواصلا. وأُحرز تقدم محدود جدا في الإفراج عن الأطفال الذين جندهم نمور تاميل في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - في بداية الفترة المشمولة بالتقرير (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، كانت هناك أنباء مؤكدة عن ٣٠٦ أطفال يقاتلون في صفوف جبهة نمور تحرير تاميل إيلام. وتلقت فرقة العمل القطرية تقارير عن ٣٩ حالة تجنيد للأطفال و ٦ حالات إعادة تجنيد قام نمور تاميل فيها بتجنيد ٤ أطفال مرتين وتحققت من صحة تلك التقارير. وهذا يشير إلى انخفاض في

(٢) هذه المنظمة واحدة من عدة جماعات مسلحة من التاميل ناشطة في شمال سري لانكا وشرقها.

عدد حالات التجنيد وإعادة التجنيد المبلّغ عنها مقارنة بالتقارير السابقة المقدمة إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن[٣].

١٣ - وفي الفترة نفسها، أمكن التحقق من إفراج جبهة نمور تاميل إيلام للتحرير عن ١٧ طفلا. وتحققت فرقة العمل القطرية أيضا من أن عودة ٨ أطفال إلى أسرهم كانت بسبب هروبهم من صفوف الجبهة وليس نتيجة الإفراج عنهم. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان هناك، حسب التقارير، ٨١ طفلا جندتهم الجبهة ولم تفرج عنهم، و ١ ٣٤٢ شخصا جندوا أطفالا وترفض الجبهة الإفراج عنهم لأنهم بلغوا أو تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر. وانخفضت القدرة على رصد التقارير واستلامها باطّراد في الفترة المشمولة بالتقرير بسبب محدودية فرص الوصول المتاحة أمام الفريق العامل وتزايد انعدام الأمن نتيجة لاشتداد حدة النزاع في فاني. وتعطّلت آلية الرصد الآن إلى حد كبير في منطقة النزاع. وإضافة إلى ذلك، أبلغت الأسر اليونيسيف بأن نمور تاميل يضايقونهم ويرهّبونهم لكيلا يبلغوا عن تجنيد الأطفال. وتشعر فرقة العمل القطرية بالقلق الشديد من أن نمور تاميل جندّوا قسراً، في الأشهر الأخيرة، عددا أكبر بكثير من الأطفال، يزعم أن بعضهم لا يتجاوز الرابعة عشرة من العمر، وهو أمر لا يمكن التحقق منه بسبب القيود المذكورة أعلاه. وتتضمن الحالات التي أمكن التحقق منها ما يلي: في شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختُطف طفل في السابعة عشرة من العمر بالقوة من منزله وجُند في منطقة كيلينوتشي. والتزمت جبهة نمور تاميل إيلام للتحرير بعد إثارة المسألة معها بالتحدث إلى الأسرة واتخاذ إجراءات للإفراج عن الطفل. ولا توجد معلومات حاليا عن مكان وجود الطفل.

١٤ - ووفقا للبيانات المتاحة، وخلال الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فإن أكبر عدد من التقارير عن التجنيد (بما فيها إعادة التجنيد) تلقته فرقة العمل من خلال اليونيسيف، كان في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، إذ بلغ ٩ تقارير. وورد ثاني أكبر عدد من التقارير (٦ تقارير) في آب/أغسطس ٢٠٠٨، قبل شهر من إيقاف العمليات. وكشف التقرير الأخير المتاح عن تجنيد نمور تاميل للأطفال الذي تلقته فرقة العمل القطرية من خلال اليونيسيف، حدوثَ عمليات تجنيد جديدة. وورد ٦٢ في المائة من التقارير عن التجنيد وإعادة التجنيد من منطقة كيلينوتشي (٢٨ طفلا، بمن فيهم طفلان جُنِّدا

(٣) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أُبلِغ عن تجنيد ٧٥٦ طفلا وعن إعادة تجنيد ٩٧ طفلا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُبلغ عن تجنيد ٢٦٢ طفلا وعن إعادة تجنيد ٣٢ طفلا من جانب نمور تاميل.

وأُعيد تجنيدهما في الفترة المشمولة بالتقرير). وتأتي منطقة مولايتيفو في المرتبة الثانية إذ ورد منها ما نسبته ٢٤ في المائة من التقارير (١١ طفلا، بمن فيهم طفل واحد جُنّد وأعيد تجنيده في الفترة المشمولة بالتقرير) تليها منطقة باتيكالوا بنسبة ٦,٧ في المائة من التقارير (٣ أطفال)، ثم منطقة فافونيا بنسبة ٢,٢ في المائة من التقارير (طفل واحد)، فمنطقة مانار بنسبة ٢,٢ في المائة (طفل واحد). وواضح أن هذا الارتفاع في النسبة المئوية للتجنيد في المقاطعة الشمالية يفسره انسحاب نمور تاميل من المقاطعة الشرقية والأجزاء الجنوبية من المقاطعة الشمالية، وحشد القوات في المناطق المنخرطة في أعمال عدائية مباشرة.

١٥ - وتشير البيانات المجمّعة إلى أن عدد الفتيان الذين جندهم نمور تاميل كان أكبر من عدد الفتيات، فقد بلغت النسبة ٦٤ في المائة للفتيان مقابل ٣٦ في المائة للفتيات. وتتفق نسبة الفتيان إلى الفتيات في الفترة المشمولة بالتقرير مع الاتجاه العام لنمور تاميل في التجنيد منذ أن بدأت اليونيسيف توثيق تجنيد الأطفال في عام ٢٠٠٣.

١٦ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تعهد نمور تاميل خطيّا، وفقا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاع المسلح والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح[٤] بتغيير سياستهم بشأن السن الدنيا للتجنيد من ١٧ إلى ١٨ عاما. إلا أنهم فشلوا في تحويل تعهدهم إلى عمل، واستمروا في تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. واستنادا إلى البيانات المتاحة للفريق العامل فإن متوسط سن الأطفال المجندين في الفترة المشمولة بالتقرير هو ١٦,٦٥ سنة.

٢ - تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال

١٧ - أصبحت تاميل ماكال[٥] حزبا سياسيا مسجلا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وشارك الحزب في الانتخابات التي جرت على مستوى كل من المقاطعات والمناطق في المقاطعة الشرقية، التي تشمل مناطق ترينكومالي وباتيكالوا وأمبارا، وحقق مكاسب كبيرة في

(٤) قدّم نمور تاميل تعهدا خطيا، صيغ على أنه ''خطة عمل''، إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لم يف بالمعايير الدنيا. ويعترف الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في استنتاجاته عن سري لانكا (انظر S/AC.51/2008/11)، بالتعهدات التي قدمها نمور تاميل لكنه طلب منهم اتخاذ خطوات لكفالة استيفائها لل ''المعايير الدنيا'' المطلوبة لكي تُعتَبر خطة عمل حسنة النية.

(٥) في هذا التقرير، تشمل تسمية تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال أيضا الفرع المسلح الذي كان يعرف سابقا باسم فصيل كارونا. ويرد تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، باسم ''فصيل كارونا''، وهي جماعة مسلحة تجنّد الأطفال، (S/2006/826، و S/2007/757، و S/2009/158).

هذه الانتخابات. ورغم أن تاميل ماكال هي الآن حزب سياسي مسجل، فإن تجنيد الأطفال من جانب هذه الجماعة لا يزال متواصلا، وإن كان بمعدل أقل. فقد فشلت في الامتثال الكامل لالتزاماتها السابقة وللقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة. غير أنه سُجِّلت تطورات إيجابية منذ أن وقّع تاميل ماكال على خطة عمله لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في صفوفه استجابة لتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، التي حظيت بالدعم الكامل من حكومة سري لانكا.

١٨ - تظهِر البيانات الواردة أدناه انخفاضا عاما في عدد حالات تجنيد الأطفال المبلغ عنها، بالمقارنة مع الفترة السابقة المشمولة بالتقرير (انظر الشكل البياني أدناه). ونظرا لأن الوضع في شرق سري لانكا، حيث تنشط تاميل ماكال، أكثر ملاءمة لجمع البيانات والإبلاغ عن الشكاوى المتعلقة بتجنيد الأطفال دون السن القانونية، فإن المعلومات المجمعة هنا أدقّ مما هي عليه في المناطق التي يسيطر عليها نمور تاميل. وتشير المقابلات مع الأسر والأطفال إلى حدوث تغيير في طبيعة تجنيد الأطفال من جانب تاميل ماكال في الشرق. ففي حين لا تزال هناك حالات اختطاف وتجنيد قسري، فإن تاميل ماكال تقدم أيضا حوافز مالية للأطفال والأسر لكي ينضم الأطفال إليها. وهناك تطور سلبي آخر هو ظهور اتجاه ''تجنيد البَدَل'' وهذا يعني أنه إذا فرّ الطفل الذي جرى تجنيده، فإن الجماعة المسلحة تجنّد أحد أخوته أو فردا آخر من أفراد الأسرة بدلا عنه. وتهدد تاميل ماكال أهالي الأطفال المجندين أو تحذرهم من إبلاغ أية وكالة تعمل مع الفرقة العاملة القطرية. فإذا لم يمتثل الأهالي، يُنقل الأطفال المجندون بسرعة وبشكل مستمر من معسكر إلى آخر، مما يعطّل قدرة الأسر على الاتصال مع أبنائها، ويزيد تعقيدَ الجهود التي تبذلها الوكالات للدعوة على المستوى المحلي من أجل إخلاء سبيلهم. وعلاوة على ذلك، هناك دلائل على وجود انقسامات داخلية ضمن الجماعة، مما يعقّد المفاوضات أكثر إذ أن التسلسل القيادي لا يكون واضحا بشكل دائم.

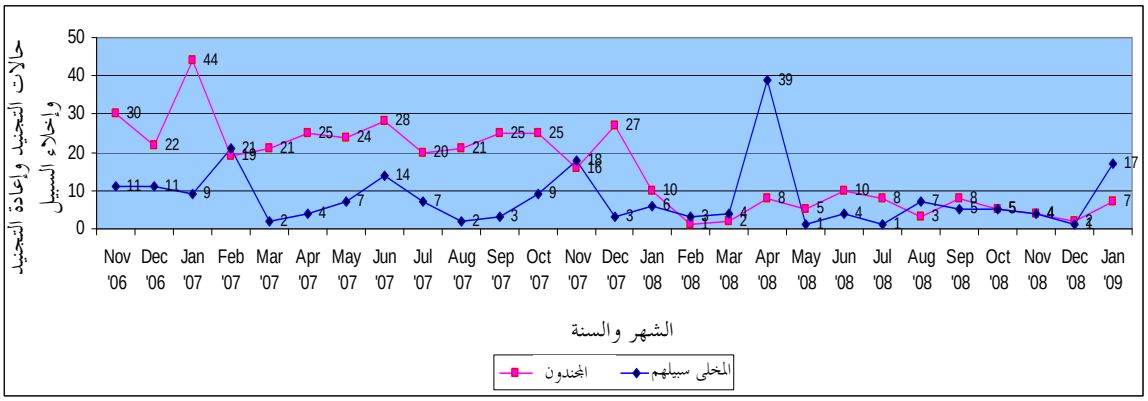

١٩ - في بداية الفترة المشمولة بالتقرير (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧) كانت هناك تقارير غير مؤكدة بوجود ١٦٠ طفلا في صفوف مقاتلي تاميل ماكال. خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقت فرقة العامل القطرية ١٥٠ تقريرا عن تجنيد الأطفال[٦] وإعادة تجنيدهم، جُنِّد ٧ أطفال منهم بعد التوقيع على خطة العمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، تحقّق الفريق العامل من إخلاء سبيل ١٣٠ طفلا، من بينهم ١٧ طفلا أُخلي سبيلهم بعد التوقيع على خطة العمل، و ٧٤ حالة لأطفال فرّوا من تاميل ماكال إلى أسرهم ولكن لم يُخل سبيلهم بشكل رسمي. وتُظهِر البيانات انخفاضا كبيرا في الإبلاغ عن تجنيد الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع الفترتين المشمولتين بالتقريرين السابقين (٢٠٠٥-٢٠٠٧) يمكن عزوه إلى انتهاء الأعمال العدائية النشطة في مناطق عمليات تاميل ماكال والتوقيع على خطة عمل تاميل ماكال[٧]. ومع ذلك، فإن عدد الأطفال المبلغ عن تجنيدهم أكبر من عدد الأطفال الذين جرى التحقق من إخلاء سبيلهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان هناك في قاعدة بيانات فرقة العمل القطرية التي تديرها اليونيسيف عدد من الأطفال لم يُبَت فيه وبلغ ٤١ طفلا أُبلغ عن تجنيدهم لم يخل سبيلهم و ٨٠ شخصا جُنِّدوا وهم أطفال وهم يبلغون الآن ١٨ عاما من العمر أو أكثر[٨].

(٦) تشمل الـ ١٥٠ حالة ٧ أطفال أعيد تجنيدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(٧) من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان هناك ١٦٤ حالة ومن ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان هناك ٢٠٧ حالات لأطفال جندهم تاميل ماكال، أبلِغ بها الفريق العامل وقام بالتحقق منها.

(٨) وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير المطبقة، فإن الفرقة العاملة القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ واليونيسيف يدعوان إلى إدراج الأشخاص الذين يتجاوزون ١٨ عاما من العمر وأُخلي سبيلهم، ولكن جُنِّدوا عندما كانوا أطفالا وسُجِّلوا كأطفال في عمليات الإحالة إلى برامج إعادة التأهيل.

٢٠ - ومن حيث الانتشار الجغرافي لتجنيد الأطفال أو إعادة تجنيدهم من جانب تاميل ماكال، فقد جُنِّد ٧٧ في المائة (١١٦ طفلا) أو أعيد تجنيدهم من منطقة باتيكولوا تليها تقارير أقل بكثير من ترينكومالي (١٩ طفلا)، ثم أمبارا (١٠ أطفال) فبولوناروا (٥ أطفال). وبالمثل، فقد أُخلي سبيل ٩٦ طفلا من باتيكولوا، تلتها ترينكومالي (١٩ طفلا) ثم بولوناروا (٨ أطفال) فأمبارا (٧ أطفال).

٢١ - تشير بيانات تحليل العمر (انظر الشكل أدناه) إلى تجنيد ٢٨,٩ في المائة من الأطفال (٣١ طفلا) في سن ١٦ عاما تليها نسبة ٢٤,٢ في المائة (٢٦ طفلا) في سن ١٥ عاما ثم نسبة ٢٦,١ في المائة (٢٨ طفلا) في سن ١٧ عاما. ويبلغ متوسط سن الأطفال الذين جندتهم تاميل ماكال ١٥,٩٠ عاما. وأشارت الأسر التي أبلغت الفريق العامل بهذه الحالات إلى أنه بينما تحاول تاميل ماكال بالفعل ''رفض'' بعض الأطفال الصغار جدا في السن، فقد قيل أنها ستجند هؤلاء الأطفال إذا ما استمروا في محاولة الاتصال بمعسكراتها أو مكاتبها. وتشمل حالات التجنيد المبلّغ عنها ما يلي: في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اقترب أحدهم من طفل يبلغ ١٦ عاما في الشارع ووعده بمرتب شهري قدره ٠٠٠ ٢٢ روبية (حوالي ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) إذا انضم إلى تاميل ماكال، وهذا ما فعله الطفل. وقد حاول هذا الصبي الهرب، في اليوم ذاته الذي جُنِّد فيه، إلا أن كوادر تاميل ماكال أمسكوا به وضربوه. وأخلي سبيل الصبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي الأيام التي تلت ذلك، زاره رجال مجهولون طلبوا منه مراجعة مكتب تاميل ماكال. والصبي حاليا متوار عن الأنظار خوفا من أن يجنّد من جديد. وتشير الحالات الموثّقة منذ عام ٢٠٠٦ إلى أن من عادة تاميل ماكال الاقتصار في التجنيد على الصبيان في معظم الأحيان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تجنّد تاميل ماكل أية فتاة في صفوفها. ولا توجد في قاعدة بيانات الفريق العامل التي تديرها اليونيسيف سوى حالة واحدة لتجنيد فتاة، حدثت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

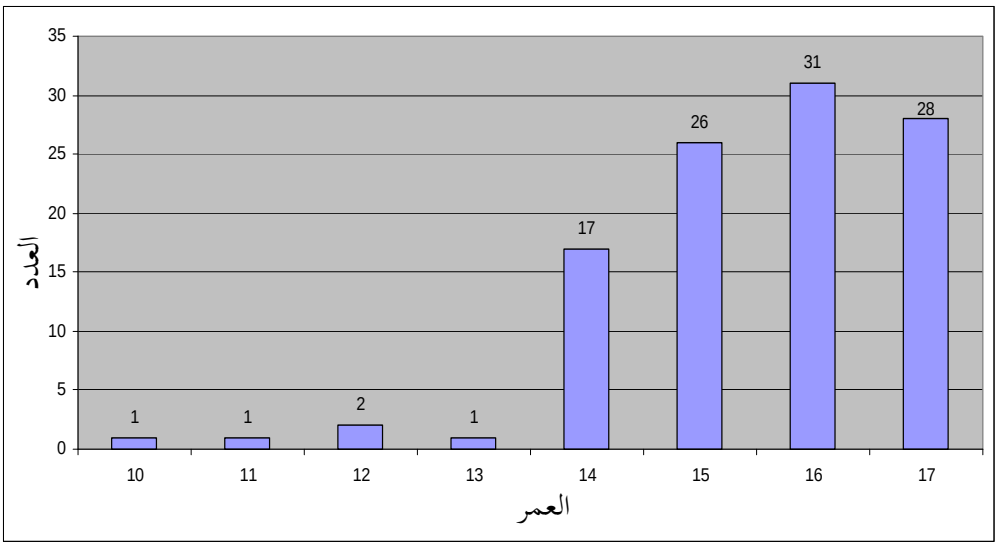

باء – اختطاف الأطفال

٢٢ – في الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توثيق عدة حوادث اختطاف أُبلغت بها فرقة العمل القطرية وتحققت منها. وقد اختطفت الجماعات المسلحة ما لا يقل عن ٢٥ طفلا بغرض تجنيدهم، منهم ٥ أطفال اختطفتهم منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير، و ٢٠ طفلا اختطفهم حزب تاميل ماكال فيدوتالاي بوليغال. وأُبلغ أيضا عن اختطاف/تجنيد قامت به جماعات من الفصائل الأخرى من مخيمات المشردين داخليا، رغم أن ذلك لم يؤكد على نحو تام. ولكن، كما هو مبين أعلاه، فإن إمكانية وصول المراقبين إلى مناطق الجبهة وقدرتهم على تلقي الادعاءات والتحقق منها محدودة للغاية. وإضافة إلى ذلك، شملت حوادث الاختطاف الأخرى ما يلي: في يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اختطف صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما من منزله في فافونيا على أيدي أشخاص زُعم أنهم يرتدون زي الجيش السريلانكي. وفي اليوم التالي ذهبت والدة الطفل إلى معسكر قريب تابع للجيش السريلانكي، وسألت عما إذا كانوا قد أخذوا طفلها؛ فنفوا ذلك وقالوا أنه لا علم لهم بالحادث. ومازال مكان وجوده مجهولا. وفي يوم ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، زعم أيضا أن صبيا يبلغ من العمر ١٧ عاما اختطف من منزله ليلا من قبل أشخاص يرتدون الزي العسكري. وذهبت والدة الطفل إلى معسكر قريب تابع للجيش السريلانكي للاستفسار عن الطفل، ولكن الجيش السريلانكي نفى أنه أخذ الطفل. وما زال الطفل في عداد المفقودين. وتم إبلاغ الشرطة ولجنة حقوق الإنسان بكلتا الحالتين. ولم تتح أي معلومات إضافية عن قيام السلطات بأي متابعة.

جيم – حوادث القتل والتشويه

٢٣ – طوال الفترة المشمولة بالتقرير وفي ضوء التطورات الأخيرة، علما أن الفترة المشمولة بهذا التقرير لا تغطي سوى الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ظل الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه نتيجة للنزاع. وقد تزايدت خطورة الوضع بالنسبة إلى الأطفال منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مع اشتداد حدة أعمال القتال في شمال سري لانكا. وأصبح الأمن البدني للأطفال المحصورين في المناطق التي تشهد أعمالا عدائية هو أهم الشواغل فيما يخص حماية الأطفال حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولكن النطاق الكامل للانتهاكات غير معروف بسبب معوقات الوصول. ومع ذلك، ففي المناسبات التي أمكن الوصول فيها إلى فاني، تحققت الأمم المتحدة من أن ما لا يقل عن ٤ أطفال قتلوا بينما جرح ١٧ طفلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ كما قتل ٥٥ طفلا وأصيب ٢١٢ طفلا بجروح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نتيجة لعمليات القصف المدفعي والقصف الجوي. وفي يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نجحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مرافقة ٢٢٦ من المرضى والجرحى الذين يحتاجون إلى علاج طبي عاجل إلى مستشفى فافونيا في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكان من بين الجرحى ٥٠ طفلا تتراوح أعمارهم ما بين ٤ أشهر و ١٧ سنة.

٢٤ – وبالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه، أبلغ عن ٩ حوادث قتل و ٤ حوادث تشويه، وتحققت منها فرقة العمل. وقد وردت البلاغات من مناطق باتيكالوا وكيلونيتشيشي ومانار وجافنا. وإضافة إلى ذلك، فإن السلطة الوطنية لحماية الطفل تلقت تقارير عن ٩ حوادث قتل وحادثي إصابة من المقاطعات الغربية والوسطى والشمالية الوسطى وأوفا. وتلقى برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ٦ تقارير عن مقتل أطفال، و ٩ تقارير عن إصابات لأطفال من مناطق آنورادابورا وباتيكالوا وترينكومالي وجافنا. وتشمل البيانات المقتبسة من هذا البرنامج وفيات وإصابات نتجت عن ألغام أرضية تنفجر عند مرور الضحايا عليها (ألغام مضادة للأفراد ومضادة للمركبات) وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. ولكنها لا تشمل الضحايا بسبب الهجمات باستخدام ألغام كلايمور أو العبوات الناسفة المرتجلة أو القنابل.

٢٥ – وتكشف التقارير عن أن الأطفال أصبحوا ضحايا للقصف وتبادل إطلاق النار بين الجيش السريلانكي ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في باتيكالوا وجافنا ومانار ومولايتيفو وكيلونيتشيشي. على سبيل المثال، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وخلال قصف مدفعي للجيش السريلانكي على المناطق الخاضعة لسيطرة نمور التاميل في منطقة مانار، قتل

طفلان عن غير قصد بقذيفة سقطت على أحد المنازل التي يعيش فيها المشردون داخليا. وجرى الإبلاغ عن عدة حالات من الهجمات بألغام كلايمور؛ وعلى سبيل المثال، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ انفجر لغم في حافلة تقل مدنيين، معظمهم من تلاميذ المدارس، في ثاتشانامادو، منطقة مانار، وهي منطقة كانت تسيطر عليها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير في ذلك الوقت. ومن بين الضحايا، قتل ١٣ طفلا (بينهم فتاة و ١٢ صبيا تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٤ سنة) وتشوه ٨ أطفال (من بينهم ٦ فتيات وصبيان تتراوح أعمارهم بين ٤ سنوات و ١١ سنة). وإضافة إلى ذلك قتل ٣ من موظفي التعليم أيضا. ولم تحدث حوادث مؤكدة تعرض فيها أطفال للقتل أو التشويه على يد تاميل ماكال.

٢٦ - وتم التحقق أيضا من بلاغات عن قصف جوي وقصف مدفعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، قتل صبيان عمرهما ١١ و ١٤ سنة وأصيب طفلان (فتاة وصبي) بتشوهات في جافنا بسبب سقوط قذائف الهاون على أسطح منازلهم خلال القتال العنيف بين الجيش السريلانكي ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير. وفي يوم ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أدى القصف الجوي الذي قام به الجيش السريلانكي خلال هجوم عسكري على المناطق التي تسيطر عليها منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير إلى مقتل ٣ أطفال (تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥ سنوات) وتشويه ٤ أطفال آخرين (تتراوح أعمارهم بين سنتين و ٧ سنوات) عن غير قصد في قرية سيفاناغار، كيلينوتشتشي. وفي حادث آخر، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قتل صبي عمره ١١ عاما وفتاة عمرها ١٥ سنة على يد البحرية السريلانكية في مانار عندما هاجمت زورقا شراعيا وزُعم أن ذلك حدث على الرغم من أن الأشخاص الذين كانوا على متنه رفعوا أعلاما بيضاء. وأُبلغت الشرطة بالقضية ولكن لم تتوفر معلومات عن متابعتها.

٢٧ - وفي يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدى انفجار قنبلة في حافلة في أنورادهابورا، في المقاطعة الشمالية الوسطى، إلى مقتل ١٦ شخصا وجرح ٢٣ آخرين، من بينهم طفل. وفي يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل ٢٧ شخصا من بينهم ٤ أطفال وأصيب ٦٧ بجروح في انفجار قنبلة في بوتالا الواقعة في مقاطعة يوفا. وفي يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قتل ٢٠ شخصا وأصيب أكثر من ٥٠ آخرين في هجوم على محطة حافلات في دامبولا، المقاطعة الوسطى. وفي يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قتل انتحاري ١٢ شخصا على الأقل، من بينهم ٧ تلاميذ وتلميذة واحدة، وأصاب حوالي ٩١ شخصا في محطة السكك الحديدية الرئيسية في كولومبو. ويشتبه في أن منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير هي التي نفذت التفجيرات. وفي يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قتل أكثر من عشرة أشخاص

بينهم طفلان، وأصيب كثيرون آخرون (من بينهم طفلان) في انفجار لغم من نوع ''كلايمور''، في منطقة ويلي أويا الشمالية الشرقية.

دال – الهجمات على المدارس والمستشفيات

١ – الهجمات على المدارس

٢٨ – زاد اشتداد حدة النزاع في فاني من انعدام الأمن في المدارس، وأُوقِف التعليم المدرسي في بعض الحالات حتى يمكن استخدام المرافق المدرسية لإيواء المشردين داخليا الفارين من المعارك المحتدمة.

٢٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من حالتين من حالات الهجمات على المدارس. وقد وردت تلك التقارير من منطقة ترينكومالي. وفي مانار دمرت مدرستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أثناء القتال بين القوات المسلحة السريلانكية ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير. ولم يمكن التحقق من هذا الحادث إلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ نظرا لعدم السماح لوكالات المساعدة الإنسانية بالوصول حتى ذلك الوقت.

٢ – الهجمات على المستشفيات

٣٠ – أثر اشتداد حدة النزاع في فاني تأثيرا ضارا على تقديم الخدمات الصحية للسكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وأدت القيود المفروضة على الوصول إلى الحد من إمدادات الأدوية إلى المناطق المتضررة من النزاع. كما كان لقصف المستشفيات أو الأماكن القريبة منها أثر سلبي على تقديم الخدمات. وفيما بين ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، جرى الإبلاغ عن حادث واحد لهجوم على مستشفى، وتحققت منه فرقة العمل القطرية. ومع ذلك، ففي الفترة بين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أفيد بوقوع ١١ عملية قصف على المرافق الطبية أو بالقرب منها في فاني. وفي يوم ٢ شباط/فبراير، أصدرت لجنة الصليب الأحمر الدولية بيانا أدانت فيه قصف مستشفى بوتوكوديريبو للمرة الثانية. ومنذ ذلك الحين قصف المستشفى في ثلاث حالات أخرى. وتشير التقارير إلى أن المرضى والموظفين اضطروا إلى الفرار من مناطق القتال. وتشمل الحالات التي أبلغت بها فرقة العمل القطرية ما يلي: في يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قصف مستشفى في مورونكان، منطقة مانار، وهي منطقة تسيطر عليها الحكومة، مما أدى إلى تدمير جناح طب الأطفال ومبنى الشؤون الإدارية وقسم العيادات الخارجية. ولم ترد إنباء عن سقوط ضحايا بين البشر، ولكن قدرة المستشفى انخفضت بمقدار حوالي

٣٠ في المائة. ويعتقد أن منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير هي المسؤولة عن ذلك. ولم تحدث حوادث مؤكدة تعرضت فيها مدارس أو مستشفيات لهجمات من تاميل ماكال.

هاء – العنف الجنسي الخطير

٣١ – لا توجد حالات مؤكدة من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة ضد الأطفال منسوبة لأطراف النزاع في الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من الجهود المتوالية التي بذلتها الوكالات على أرض الواقع لتوثيق الحالات الفردية، فإنها لم تتمكن من التحقق من أي حالات حتى الآن.

واو – منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال

٣٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي أنحاء شمال سري لانكا وشرقها، استمرت تصرفات جميع أطراف النزاع في ترك تبعات خطيرة على بيئة حماية الأطفال عموما وعلى عمليات الوكالات الإنسانية، مثل توصيل المساعدة الإنسانية وكفالة أمن الموظفين.

٣٣ – ومن بين نقاط العبور الثلاث على خط الدفاع الأمامي، ظلت نقطة موهومالاي في جَفْنا مغلقة منذ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وأُغلقت أُيليانكولام في مانّار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونتيجة للقتال المتقطع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وتموز/يوليه ٢٠٠٨، أُغلقت نقطة تفتيش أومانثاي المتبقية أمام المدنيين لأسبوع واحد. ومنع ذلك في واقع الأمر أية تنقلات للمدنيين إلى فانّي أو منها، باستثناء حالات الإجلاء الطبي الطارئة التي استمرت لجنة الصليب الأحمر الدولية في تيسيرها. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أدخلت نمور تحرير تاميل إيلام إجراءات أكثر تقييدا في أومانثاي[٩].

٣٤ – ومع إعلان حكومة سري لانكا قرارها بإلغاء اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٢، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، زادت القيود المفروضة على الوصول إلى الشمال حيث وضعت الحكومة إجراءات جديدة للأمن والتفتيش في ميداواشيا اعتبارا من ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وشددت إجراءات عبور خط الدفاع الأمامي في أومانثاي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨[١٠]. كما نفذت الحكومة إجراءات إدارية أكثر صرامة في إصدار التأشيرات للعاملين

(٩) طُلب إلى المدنيين حمل بطاقات هوياتهم الصادرة عن نمور التاميل بالإضافة إلى تصاريح المرور الدائمة وتصريح مرور غير متكرر ليتسنى لهم الخروج من فانّي.

(١٠) خضع جميع الأشخاص والأمتعة والمركبات، بما يشمل موظفي الأمم المتحدة ومركباتها، للتفتيش على يد أفراد الجيش.

في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وهو ما أثّر على استقدام ونشر واستبقاء الموظفين، مما ترك آثارا سلبية على تنفيذ البرامج الخاصة بالأطفال والمشردين.

٣٥ - وتزايدت صعوبة نقل المساعدات الإنسانية إلى فانّي مع استمرار القيود المفروضة على نقل الإمدادات، بما فيها الوقود والمولدات للإبقاء على سلسلة التبريد الطبية، واللوازم الطبية، والغذاء العلاجي من أجل علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد، ومواد البناء بما فيها الإسمنت، ومواد الإيواء (الخيام والقماش العازل للماء)، والأصناف المتعلقة بالمياه والتصحاح (المضخات اليدوية وصهاريج المياه وأوعية البترين). ونتيجة لذلك، لم يكن لدى الوكالات الإنسانية ما يكفي من الإمدادات لتلبية الاحتياجات الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالإيواء والمياه والتصحاح. وكان لذلك أثر سلبي على الأطفال المشردين وأسرهم، فكثيرا ما يجري إيواؤهم مؤقتا في المدارس، مما يعطل العملية التعليمية للأطفال المشردين وغير المشردين، أو في الملاجئ البديلة المؤقتة، مما يزيد من تعرض الأطفال للعوامل الجوية والأمراض ومن ضعفهم أمامها.

٣٦ - وفي فانّي، حاول نمور التاميل في عدد من المناسبات تجنيد موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنيين قسرا. كما طُلب من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المساهمة بالمال أو 'التطوع' بعمل غير مدفوع الأجر لصالح نمور التاميل. وأوجد نظام تصاريح المرور الذي وضعه نمور التاميل قيودا إضافية على حرية تنقل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويتوقف التصريح بمغادرة فانّي على الوفاء بشروط معينة، منها بقاء أحد أفراد العائلة باعتباره ضامنا يكفل عودة جميع الأفراد الذين سُمح لهم بالمغادرة. ويرفض نمور التاميل توفير تصاريح مرور لعائلات بأكملها، من بينها موظفي الأمم المتحدة ومُعاليهم[(١١)]. وفي تموز/يوليه، استولى نمور التاميل على عدة مركبات تابعة لجهات تقديم المساعدة الإنسانية، مما أثار شواغل بشأن أمن المعدات المستخدمة في تقديم المساعدة الإنسانية في فانّي، وقدرة الوكالات الإنسانية على مواصلة أنشطتها الداعمة للأطفال والمشردين دون معوقات.

٣٧ - وأفادت الوكالات الإنسانية بأن نمور التاميل وضعت في فانّي أسلحة ومقاتلين في مناطق تجمع المدنيين مما منع حرية تنقل المدنيين إلى ''مناطق السلامة'' التي أعلنتها حكومة سري لانكا. كما أفادت التقارير بوقوع قتال في ''مناطق السلامة'' المذكورة.

(١١) تسبب ذلك الشرط في اختيار بعض موظفي الأمم المتحدة الوطنيين عدم الانتقال إلى فافونيا عقب سحب حكومة سري لانكا ضمانها بكفالة الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حيث سيضطرون إلى ترك مُعاليهم المباشرين في الظروف غير الآمنة في فانّي.

٣٨ - وفي المقاطعة الشرقية، حيث يشارك الجيش مباشرة في إدارة المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة نمور التاميل، فرضت وزارة الدفاع ضوابط صارمة على المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والساعية للعمل في مناطق العودة تلك. ومن ثم، فإن المنظمات غير الحكومية لا تتمكن دائما من الوصول إلى تلك المناطق بحرية. ولا يزال من المطلوب الحصول على موافقات عسكرية وإدارية من أجل دخول تلك المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة نمور التاميل، مما يعوق العمل الإنساني، بما في ذلك التسبب في حالات تأخير في توفير المساعدات. وفي المقاطعة الشمالية في مانّار، لا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مواقع المشردين داخليا في كاليمودّاي وسيروكاندال غير منتظمة، كما واجهت بعض الوكالات الإنسانية صعوبة في إمكانية الوصول من أجل توفير المساعدات.

رابعا - الحوار وخطط العمل الرامية إلى جبر انتهاكات حقوق الطفل

ألف - نمور تحرير تاميل إيلام

٣٩ - وضع نمور التاميل خطة عمل استهدفت التصدي للانتهاكات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعلى الرغم من الإقرار بهذا الجهد، فقد افتقر ما عرضه نمور التاميل إلى العناصر الرئيسية المكونة لخطة عمل تتسم بحسن النية، وشمل ذلك عناصر مثل الشفافية والمساءلة، وتدابير التحقق من الامتثال، وتدابير المنع. واعتُبرت الخطة بتلك الصيغة غير صالحة. إلا أن نمور التاميل التزموا بالفعل برفع سن التجنيد إلى ١٨ عاما وبإطلاق سراح أي طفل في صفوفهم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وخلال الشهر الأول من الخطة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تم التحقق من إطلاق سراح ٨ أطفال. ولكن للأسف، فإن هذا التقدم لم يستمر. وخلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم التحقق من إطلاق سراح سوى ١٧ طفلا فقط، حيث كانت آخر عملية تحقق في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ورغم أن عدد الأطفال الذين تم التحقق من تجنيدهم خلال الفترة نفسها لم يتعد ٤٤ طفلا، يُعتقد أن عدد الأطفال المجندين بالفعل يتجاوز ذلك بكثير.

٤٠ - وأبقت فرقة العمل القطرية، من خلال موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في فانّي، على حوار أسبوعي مع ما يسمى بـ ''هيئة حماية الطفل'' التابعة لنمور التاميل في كيلينوشي، من أجل القيام تحديدا باستعراض الحالات التي لم يُبت فيها للأطفال الذين أُبلغت اليونيسيف بأن الجماعة جندتهم. وشكلت الاجتماعات منتدى لاستعراض حالات الأطفال المجندين التي لم يُبت فيها بعد، وفق قاعدة بيانات فرقة العمل القطرية التي

تديرها اليونيسيف، فضلا عن حل المشاكل المتعلقة بالحالات التي أفادت بها التقارير خلال أسبوع الاجتماع، من أجل التعجيل بالإفراج وتناول المسائل الأخرى المتعلقة بالحماية. وتزايدت صعوبة التحقق من حالات الأطفال الذين أفادت التقارير بإطلاق نمور التاميل سراحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب ضعف إمكانية الوصول إلى المناطق التي أُفيد بعودة الأطفال إليها، حيث زادت شدة الأعمال العدائية في فانّي. وبلغ العدد المسجل للأطفال الذين أُفيد بتجنيدهم و لم يُطلق سراحهم بعد ٨١ طفلا في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بينما بلغ عدد الأطفال المجندين الذين بلغوا ١٨ عاما منذ ذلك الحين ١ ٣٤٢ طفلا. ويُخشى من أن الأعداد الفعلية للأطفال المجندين في أشهر النزاع الأخيرة بالغة الارتفاع.

٤١ - وبالإضافة إلى الاجتماعات الأسبوعية، عقدت وكالات الأمم المتحدة اجتماعات دورية مع هيئة حماية الطفل والجناح السياسي من أجل مناقشة المسائل السياساتية لنمور التاميل والتزاماتهم فيما يتعلق بحماية الأطفال بوجه عام. وأُثيرت شواغل عن زيادة أعمال الترهيب التي يمارسها نمور التاميل على بعض العائلات حتى لا تبلغ عن تجنيد الأطفال، ومطالبة نمور التاميل بالوفاء بما قطعوه على أنفسهم من التزامات نابعة من ''خطة العمل'' التي وضعوها بعدم تجنيد أي شخص تحت سن ١٨ عاما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول المنسق المقيم وممثلو اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكرارا مع نمور التاميل موضوع تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن ضرورة احترام موظفي الأمم المتحدة وأصولها.

٤٢ - ومع تصعيد النزاع في فانّي مما أدى في نهاية المطاف إلى انتقال الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية، بات من الصعب الحفاظ على حوار مستمر مع نمور التاميل، بما في ذلك هيئة حماية الطفل التابعة لهم. وكانت الفرص محدودة أمام استعراض ''خطة العمل'' من أجل مناقشة اتساقها مع المعايير المتوقعة؛ و لم تُتَح أبدا لليونيسيف فرصة دخول معسكرات نمور التاميل العسكرية من أجل التحقق من وجود أطفال من عدمه، رغم التزامات ترد بهذا المعنى في ''خطة عمل'' نمور التاميل. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ليس هناك وجود دولي في فانّي، و لم تتمكن الأمم المتحدة من تلقي تقارير عن تجنيد الأطفال، ولا من التحقق من حالة الأطفال الذين جُندوا في السابق.

باء - تاميل ماكّال فيدوتالاي بوليكال

٤٣ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وعقب فترة من المفاوضات بين جماعة تاميل ماكّال فيدوتالاي بوليكال، وحكومة سري لانكا، واليونيسيف، وقعت تاميل ماكّال خطة

عمل استجابة للتوصيات الواردة في استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، التي صدرت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/AC.51/2008/11)، وحثت تاميل ماكّال على الالتزام بـ ''خطة عمل محددة زمنيا''. وتضع خطة العمل المذكورة عملية مدتها ٣ أشهر، تنتهي في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، وهو الوقت الذي يتعين بحلوله على تاميل ماكّال أن تتوقف عن تجنيد الأطفال وأن تطلق سراح جميع الأطفال الموجودين بين صفوفها. وشهدت عملية التفاوض والتوقيع على خطة العمل تحمّل حكومة سري لانكا مزيدا من المسؤولية بخصوص تجنيد الأطفال من قبل تاميل ماكّال، كما أسفرت عن اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإيجابية من بينها: إنشاء فرقة عمل على صعيد المقاطعة في باتيكالوا، وهي المنطقة الأكثر تضررا من تجنيد الأطفال، برئاسة المسؤول الحكومي وبمشاركة الشرطة والقوات المسلحة ودوائر مراقبة السلوك، وتاميل ماكّال، واليونيسيف؛ والمشاركة المباشرة من الشرطة في التصدي لتجنيد الأطفال، والتنفيذ الأكثر فعالية للإطار القانوني القائم بما يكفل اضطلاع القضاة ومراقبي السلوك بدورهم كاملا؛ وزيادة عدد الأطفال المطلق سراحهم، وخفض عدد الأطفال المجندين. ولا يزال من اللازم إحراز المزيد من التقدم من أجل القضاء تماما على تجنيد الأطفال، وينبغي أن تسفر المشاركة الإيجابية للشرطة والقضاء عن مقاضاة القادة الذين يواصلون تجنيد الأطفال.

٤٤ - وانخفض مجموع عدد الأطفال الذين أُبلغت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بتجنيدهم من قبل تاميل ماكّال من ٢٠٧ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إلى ١٥٠ في الفترة الحالية (انظر الشكل أدناه). واتسم الحوار بين فرقة العمل، من خلال اليونيسيف، وتاميل ماكّال على صعيد المقاطعات والصعيد الوطني بعدم الانتظام. ولكن مع مرور الفترة المشمولة بالتقرير، عملت فرقة العمل القطرية بشكل متزايد على إشراك حكومة سري لانكا مباشرة في مسألة تجنيد الأطفال من قبل تاميل ماكّال، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أُطلق سراح ٣٩ طفلا في مناسبتين منفصلتين بتيسير من حكومة سري لانكا. وأُطلق سراح الأطفال بحضور المفوض العام لشؤون التأهيل، واليونيسيف، وأُلحِقوا بعد ذلك ببرامج التأهيل وإعادة الإدماج. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من إطلاق سراح ١٣٠ طفلا.

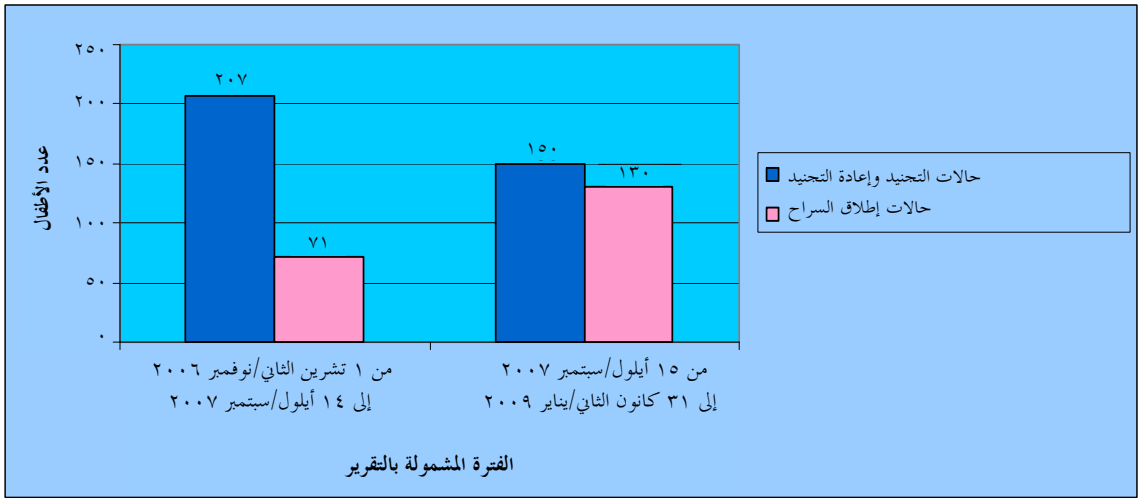

٤٥ - ورقم التحقق من إطلاق سراح ١٣٠ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت فرقة العمل القطرية بلاغات بالتجنيد على يد تاميل ماكّال يفوق عددها حالات إطلاق السراح التي تحققت منها الفرقة. بيد أن نهاية الفترة المشمولة بالتقرير الحالي شهدت رِدَّة في هذا النمط، وهي تعطي انطباعا مشجعا للمستقبل. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان هناك ٤١ طفلا لا يزالون مجندين و لم يطلق سراحهم حتى تاريخه. وبلغ مجموع الأشخاص الذين جُندوا في سن الطفولة وتجاوز عمرهم ١٨ عاما ٨٠ شخصا في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

جيم - حكومة سري لانكا

٤٦ - حققت حكومة سري لانكا تقدما خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في سبيل إقامة هياكل وسياسات لدعم التزاماتها فيما يتعلق بمغادرة الأطفال صفوف الجماعات المسلحة. وقد اتخذت حكومة سري لانكا بالإضافة إلى ذلك خطوات عملية لإنفاذ موقفها المعلن عنه على نطاق واسع، الذي يقتضي عدم التسامح على الإطلاق مع تجنيد الأطفال.

٤٧ - وقد اضطلع مكتب المفوض العام لإعادة التأهيل بدور قيادي عن طريق اتخاذ خمس مبادرات محددة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، هي: إنشاء مركز أمبي بوسي في آذار/مارس ٢٠٠٨ لإعادة تأهيل الأطفال الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة، وإعداد وتوقيع مذكرة تفاهم مع اليونيسيف في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ توضح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، وبتسريحهم وتقديم الرعاية لهم وحمايتهم وإعادة إدماجهم وفقا للمعايير الدولية؛ وصياغة لائحة طوارئ لتوفير خدمات إعادة التأهيل للأطفال

الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة؛ وإعداد حملة توعية عامة لمكافحة تجنيد الأطفال؛ وتيسير خطة العمل الموقعة بين الحكومة وجماعة نمور التحرير الشعبي (تاميل ماكال فيدوتالاي بوليكال)، واليونيسيف.

٤٨ - وقد أنشئ مركز أمبي بوسي، الذي ينسقه مكتب المفوض العام لإعادة التأهيل، لمعالجة الحالات التي يُلقى فيها القبض على الأطفال الهاربين من الجماعات المسلحة أو الذين تأسرهم قوات الحكومة (ويُسمَّوْن ''المستسلمون'') ويُحتجزون في السجون مع البالغين من المحاربين السابقين. وقد حقق المركز الهدف المزدوج المتمثل في الفصل بين الأطفال والبالغين، وكفالة الأطفال في بيئة مفتوحة، بدلا من احتجازهم، حيث يمكنهم الاستفادة من التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ كان المركز يؤوي ٦١ طفلا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة (نمور تاميل إيلام للتحرير، ونمور التحرير الشعبي). ومن بين هؤلاء عاد ٥١ إلى بيوتهم وأسرهم حيث تلقوا الدعم المتعلق بإعادة الإدماج.

٤٩ - مثلما ورد في الفقرة ٤٧ أعلاه، وقَّع مكتب المفوض العام لإعادة التأهيل مذكرة تفاهم مع اليونيسيف في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. واضطلع المكتب، نيابة عن حكومة سري لانكا، بدور التنسيق والتخطيط فيما يتصل بمنع التجنيد وإعادة تأهيل الأطفال الوافدين من الجماعات المسلحة.

٥٠ - وكما ورد في الفقرة ٤٧ أعلاه، تشكل لائحة الطوارئ المتعلقة بإعادة تأهيل ''الأطفال المستسلمين'' المعتمدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إطارا لتوفير الرعاية والحماية للأطفال الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة، وفقا لمبادئ باريس والتزامات الحكومة بتنفيذها. وقد عُممت لائحة الطوارئ رسميا على أصحاب المصلحة الرئيسيين ووسائط الإعلام بمناسبة بدء حملة التوعية العامة بشأن تجنيد الأطفال في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتستهدف الحملة الجماعات المسلحة، والفئات الضعيفة والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وكذلك تقديم معلومات تتعلق بمسؤولية الحكومة في مجال التصدي لظاهرة تجنيد الأطفال.

٥١ - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة سري لانكا، ينبغي إدخال تحسينات في عملية تيسير الإفراج عن الأطفال من الجماعات المسلحة، ولا سيما نمور التحرير الشعبي، وينبغي تعزيز الدعم المقدم لإعادة الإدماج في المراحل اللاحقة. ويؤمل في أن يشكل توقيع خطة العمل مع نمور التحرير الشعبي منطلقا لكفالة الإفراج عن جميع الأطفال وإيقاف

التجنيد وتوفير خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة في المستقبل القريب.

٥٢ - وعلى النحو المشار إليه في الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لم يُلحظ أي تقدم في عمل اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات (المنشأة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧)، المكلفة بإجراء تحقيق شامل ومحايد في الادعاءات بأن بعض عناصر قوات الأمن السريلانكية قد تكون متواطئة مع جماعة نمور التحرير الشعبي في تجنيد الأطفال. ومن شأن إكمال هذا التحقيق مبكرا وإحالة التقرير عنه إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن يشكلا جانبا هاما من جوانب تنفيذ الالتزام بعدم التسامح على الإطلاق مع تجنيد الأطفال.

٥٣ - واستمرت اللجنة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بوصول المساعدات الإنسانية، التي تعالج مسائل السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في سري لانكا، في عقد اجتماعات منتظمة في كولومبو خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتشمل اللجنة عددا من اللجان الفرعية التي يركز بعضها على الأطفال بصورة خاصة، مثل اللجنة الفرعية المعنية بالتعليم والصحة. وقد أثبتت اللجنة ولجانها الفرعية أنها وسيلة ناجعة لإبراز الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بوصول المساعدات، وساعدت على تيسير الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، لا سيما فيما يتعلق بإيصال الإمدادات التعليمية والصحية. غير أن اللجنة لم تتمكن من حل بعض المشاكل، بما في ذلك تيسير الحصول على إذن الحكومة للإمداد بالأغذية العلاجية الأكثر فعالية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد والمقيمين في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وبُذلت الجهود لإيجاد بدائل دون تحقيق نجاح كامل، ونتيجة لذلك لا يحصل الأطفال في بعض أنحاء البلد على التغذية العلاجية التي تشتد إليها الحاجة. وهذا مثال من الأمثلة على عدم إيصال إمدادات هامة للأطفال بسبب شدة القلق من إمكانية تحويل إمدادات الإغاثة إلى أغراض أخرى، وذلك على الرغم من التوصل في بعض الحالات إلى اتفاق مسبق مع اللجنة.

خامسا - متابعة الانتهاكات والتصدي لها في إطار البرامج

٥٤ - تجري المناقشات من أجل التوصل إلى عملية رسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سري لانكا. وفي الوقت نفسه استمرت طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير الدعوةُ من أجل الإفراج عن الأطفال المجندين في الجماعات المسلحة، على النحو المبين أعلاه. وقد عملت الأمم المتحدة، وبخاصة اليونيسيف وشركاؤها، بشكل وثيق مع حكومة سري لانكا لوضع إطار للسياسات العامة، اكتسب الطابع الرسمي في شكل مذكرة تفاهم

وقعت في تموز/يوليو ٢٠٠٨، لرعاية الأطفال الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة وحمايتهم وإعادة إدماجهم، انظر الفقرتين ٤٧ و ٤٩ أعلاه. وقُدم الدعم التقني لمكتب المفوض العام لإعادة التأهيل من أجل صياغة لائحة طوارئ فيما يتعلق بإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال، وتقديم الدعم المالي والفني لإنشاء وصيانة مركز أمبي بوسي، وهو مرفق لرعاية الأطفال الذين يغادرون صفوف الجماعات المسلحة، انظر الفقرتين ٤٧ و ٤٨ أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك يجري على صعيد المقاطعات مناقشة وصياغة إطار للتعاون بين اليونيسيف وشركائها والهيئة الوطنية لحماية الطفل وتقديم خدمات مراقبة السلوك، من أجل دعم إعادة إدماج الأطفال.

٥٥ - وإلى الآن قدمت برامج إعادة الإدماج الدعم لأكثر من ٤٠٠ ٣ طفل. ومنذ فترة الإبلاغ السابقة حصل ٢٩٥ طفل على الدعم المتعلق بإعادة الإدماج، الذي يشمل توفير سبل المعيشة، والعودة إلى المدرسة، والتدريب المهني والدعم النفسي - الاجتماعي.

٥٦ - وسعيا لتعزيز الصلة بين فرقة العمل القطرية وأجهزة الرصد على صعيد المقاطعات وآليات الإبلاغ، نُظمت سلسلة من حلقات العمل التدريبية في المقاطعات الأكثر تضررا. وعُقد ما مجموعه خمس حلقات عمل تدريبية شارك فيها ١٢٤ شخصا في المجموع. وللأسف لم يتسن تغطية مقاطعتي كيلينوتشيتشي ومولايتيفو بسبب انعدام الأمن والعوائق التي تمنع الوصول إلى المقاطعتين.

سادسا - التوصيات

٥٧ - بعد إعادة التأكيد أن الفترة المشمولة بهذا التقرير تمتد من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩:

(أ) حُثت حكومة سري لانكا على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب المزيد من أعمال قتل وتشويه المدنيين، ولا سيما الأطفال، خلال عملياتها العسكرية ضد جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير، وتيسير حرية مرور المدنيين، وكذلك الأطفال المرتبطين بقوات الجماعة الذين لا يزالون محاصرين في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛

(ب) وحُثت حكومة سري لانكا على تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا، بمن فيهم العديد من الأطفال الذين لا يزالون في منطقة فاني الخاضعة لسيطرة جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير، وكذلك إلى جميع المشردين داخليا الخارجين من منطقة فاني إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة؛

(ج) طُلب من جماعة نمور إيلام تاميل القيام فورا بالإفراج عن جميع الأطفال وعن مقدمي الرعاية لهم، بما في ذلك الأطفال المرتبطين بقواتها المسلحة، والسماح لهم بالخروج من مناطق النزاع إلى مناطق آمنة؛

(د) دُعيت جماعة نمور إيلام تاميل إلى وقف جميع الهجمات على المدنيين، ووقف العمليات الانتحارية، التي قتلت وشوهت الأطفال وخلقت بيئة غير آمنة للمدنيين؛

(هـ) طُلب من جماعة نمور إيلام تاميل التوقف فورا عن جميع عمليات التجنيد وتجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة، والإفراج عمن جند منهم في صفوفها، مع اتخاذ خطوات عاجلة لاستعراض ما سبق أن التزمت به وفق معايير العمل المقبولة وتمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٥٨ - وبالنظر إلى التطورات الأخيرة:

(أ) تُحث حكومة سري لانكا على الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن، بدعم من الأمم المتحدة والأطراف الأخرى، وكفالة عدم تجنيد الأطفال في المناطق التي تسيطر عليها، وكفالة استفادة جميع الأطفال الذين تُفرج عنهم الجماعات المسلحة، من برامج الرعاية والحماية وإعادة الإدماج، بما يشمل تقديم أشكال أخرى ملائمة من المساعدة لمن جُندوا وهم أطفال ويتجاوز عمرهم الآن ١٨ عاما. وعلى الحكومة أن تعطي أولوية خاصة إلى تحديد هوية جميع الأطفال المجندين والإفراج عنهم وإعادة إدماجهم بنجاح في مجتمعاتهم بعد مغادرتهم للجماعات المسلحة، وأن تنفذ ذلك وفقا للمعايير الدولية. وعليها أيضا تقديم خدمات خاصة من قبيل الدعم النفسي لهم؛

(ب) وتُحث حكومة سري لانكا على تيسير وصول جهات تقديم المساعدة الإنسانية وإيصال المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك كفالة توفير الرعاية والحماية المطلوبة للأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم، ومعالجة سوء التغذية المنتشر بكثرة لدى الأطفال المشردين داخليا؛

(ج) وتُحث حكومة سري لانكا على ضمان الإنفاذ الفعال لموقفها الذي يقتضي عدم التسامح على الإطلاق مع تجنيد الأطفال، بما في ذلك إجراء تحقيقات منتظمة ونشطة في كل الحالات المبلغ عنها، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم للمحاكمة وإدانتهم. وينبغي أن تكمل حكومة سري لانكا التحقيق الذي شرعت فيه اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمسألة التواطؤ بين قوات الأمن وجماعة نمور التحرير

الشعبي على اختطاف الأطفال وتجنيدهم. وينبغي إحالة التقرير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن؛

(د) وعلى الرغم من تحقيق تقدم في تنفيذ خطة العمل الخاصة بجماعة تاميل ماكال، فإن الوفاء بجميع المتطلبات يستلزم اجتياز خطوات هامة. ويجب أن تمتثل جماعة نمور التحرير الشعبي امتثالا تاما لخطة العمل المحددة زمنيا الموقعة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ للإفراج عن جميع الأطفال المجندين في صفوفها ووقف جميع عمليات تجنيد الأطفال، وأن تنفذ هذه الخطة؛

(هـ) وينبغي في الأجل الطويل النظر من خلال آليات مناسبة في الشواغل المتعلقة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال، وبمسائل العدالة الانتقالية.